Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مااخترعه من عنده ، ولكن على أصول القوم ومقاييسهم ، ومنها ماتلقاه عن شيوخه ، مما لم يودعوه كتبهم . ويقطع الحديث هنا ليذكر لنا شيوخه الذين أخذ عنهم ، فيعددهم ذاكراً ما يميل إليه كل منهم من المذاهب وفنون العلم . ويعود بعد ذلك إلى ما كان بصدده من إيراد حجج الكوفيين ومناقشتها .

ويتعرض الزجاجي في بعض الأبواب لمسائل نظرية تخص الاسم ، كما في الباب الحادي عشر ، وهو باب القول في الاسم والفعل والحرف ، وأيها أسبق في المرتبة والتقدم ، فيصدّر الباب بقول جمهور النحاة من بصريين وكوفيين ، وهو أن الأسماء قبل الأفعال وقبل الحروف ، ويشرح هذا القول ويورد الحجج ضده . ثم يعود على هذه الحجج فيوهيها ، ويبين مغالطتها ، وينتهي من ذلك إلى إثبات رأي الجمهور .

ويكتفي في بعض الأبواب بعرض الأقوال المختلفة دون أن يبين رأيه ، كما هو الأمر حين تحدث عن العلة في خفة الاسم وثقل الفعل . فأورد قول البصريين ووضحه ، ثم عرض لأقوال الكسائي ، والفراء ، وهشام بن معاوية ، وثعلب ، فذكرها دون تعليق .

ومن المسائل التي عرض لها في باب الاسم ، هذه المسألة التي طال فيها نفسَه ، وهي علة امتناع الأسماء من الجزم ؛ ابتدأ هذا الباب بقوله إن لسيبويه في ذلك قولين ، ثم قدم أحدهما لأنه المعتمد عند النحويين فشرحه ، وأتى بثلاثة ردود عليه ثم دفع هذه الردود بقوة ، وانتقل بعد ذلك إلى القول الثاني لسيبويه وأعقبه بآراء الكوفيين وبعض البصريين ممن خالف سيبويه ورأى غير رأيه .

وكان آخر ما تحدث عنه الزجاجي في باب الاسم التثنية والجمع ، فعرّف التثنية وبين كيفيتها ، وأوضح اختلافها عن الجمع . وتحدث عن الجمع بأنواعه السالم منه والمكسر ، وما كان منه للقليل وما كان منه للكثير .